

كشِّف النَّقَاب

١٢ تريليون دولار تقريبا هي مجرد استثمارات لشركات وهمية حول العالم

يانيك دامغارد، توماس إلكير، نيلز جوهانسن

تشمل: قيام الشركات متعددة الجنسيات بإبلاغ بلد تلو الآخر بمعلومات حول نشاطها الاقتصادي. كما يجب على المصارف إجراء عمليات تحقق شاملة عن خلفيات العملاء لتحديد الحسابات المملوكة لأجانب وإبلاغ السلطات الضريبية بالمعلومات التفصيلية عن تلك الحسابات؛ وبالتالي يجب على السلطات الضريبية تبادل المعلومات ذات الصلة بالضرائب مع نظيراتها الأجنبية بموجب اتفاقيات تبادل شامل للمعلومات.

هذه الموجة الجديدة من سياسات فرض الضرائب تثير جدلا. فبينما يرحب البعض بالمحاولات الطموحة لإصلاح ما يُنظر إليه على أنه نظام ضرائب دولي غير صالح حيث يطبق على النخب في العالم معدلات ضريبية فعالة منخفضة، يرى آخرون أن تكلفة إنفاذ هذه السياسات يمكن أن تقلل من فوائدها. ومن المستحيل تحديد أي وجهة نظر أقرب إلى الحقيقة دون اتخاذ تدابير موثوقة تتناسب مع نطاق هذا التحدي الخارجي. ولحسن الحظ، إن الإحصاءات الصادرة مؤخرا عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبنك التسويات الدولية بشأن المراكز المالية العابرة للحدود قد سمحت للباحثين بالشروع في اختراق غطاء السرية الخارجية.

حيل شركات صورية خارجية

يُنظر عادة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمارا استراتيجيا مستقرا طويل الأجل يعكس القرارات الأساسية المتعلقة بالموقع الذي توجد به الشركات المتعددة الجنسيات. ومن المعتقد غالبا

كشف بحث جديد أن الشركات متعددة الجنسيات استثمرت ١٢ تريليون دولار حول العالم في شركات صورية، وأن مواطني بعض البلدان غير المستقرة ماليا والدول المنتجة للنفط يمتلكون حصة كبيرة منها لا تتناسب مع ثروتهم الشخصية التي تبلغ ٧ تريليون دولار مخبأة في الملاذات الضريبية.

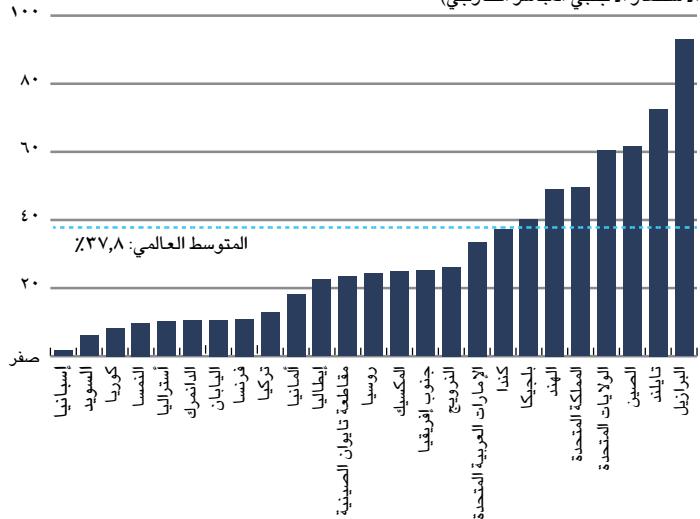
بالرغم من أن تسريبات سويس (Swiss Leaks) ووثائق بنما، وعمليات الإفصاح الأخيرة الصادرة عن هذه الصناعة الخارجية، قد كشفت بعض الطرق المعقدة التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات والأفراد الأثرياء في الملاذات الضريبية للهروب من دفع حصتهم العادلة، فإن العالم المالي الخارجي ما يزال شديد الغموض. وبسبب السرية التي تركز عليها الخدمات التي تقدمها المصارف الخارجية، والمحامون وشركات التوظيف، من الصعب معرفة الأموال التي يتم توجيهها من خلال الملاذات الضريبية، فيما يتعلق بمن أين تأتي وإلى أين تذهب.

واليوم تكتسب هذه الأسئلة أهمية خاصة في البلدان التي تكثر فيها المبادرات السياسية الرامية إلى الحد من الاستخدام الضار للملاذات الضريبية. فالسياسات التي تعرف باختصاراتها، مثل فاتكا (FATCA) (القانون الأمريكي للامتثال الضريبي المعني بالحسابات الخارجية)، وسي أر أس (CRS) (معيار الإبلاغ الموحد)، وبي إي بي إس (BEPS) (تآكل القواعد الضريبية ونقل الأرباح)، تقدم مجموعة متنوعة من متطلبات الإبلاغ الجديدة

حيل شركات صورية خارجية

يوجه أكثر من نصف الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي من خلال شركات صورية أجنبية.

(نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمرر من خلال كيانات ذات غرض خاص إلى إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي)



المصدر: تستند الحسابات إلى دراسة (Damgaard and Elkjaer 2017).

ملحوظة: يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر بلدان لا تعتبر ملاذ ضريبي آمن وإجمالي ناتج محلي أكبر من ٣٠٠ مليار دولار أمريكي ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي أكبر من ٣٪ في ٢٠١٥. الكيانات ذات الغرض الخاص هي كيانات قانونية غالباً ما يتم تأسيسها لأغراض تتعلق بالضرائب.

الاقتصاد المضيف، ووجود مادي قليل أو غير موجود على الإطلاق، ومعظمه من الأصول والخصوم الأجنبية، وتمويل جماعي أو أنشطة حيازة تمثل عمل هذه الكيانات الأساسي. إن مثل هذا الاستثمار الخارجي يزداد أهمية. وعلى عكس محفظة الاستثمار وغيرها من الاستثمارات، فقد أخذ الاستثمار الأجنبي المباشر في التوسع في أعقاب الأزمة المالية، مدفوعاً أساساً بمواقفه تجاه المراكز المالية نتيجة للتعقيد المتنامي في هياكل الشركات متعددة الجنسيات الكبيرة (دراسة Lane and Milesi-Ferretti 2018).

إن استخدام الكيانات الناقلة في الملاذات الضريبية لا يعني في حد ذاته تجنب الضرائب، ولكنه يعني بالتأكيد توفير مزيد من الفرص لتجنب الضرائب وحتى التهرب الضريبي. تتطلب العديد من الاستراتيجيات الأكثر تشدداً للحد من الضرائب تنظيم الاستثمارات بهذه الطريقة على وجه التحديد، ومن الموثق جيداً أن الشركات متعددة الجنسيات ذات الوجود الاسمي في الملاذات الضريبية تدفع، في واقع الأمر، ضرائباً أقل على أرباحها العالمية.

هذا النوع من هندسة الضرائب المالية يشكل ظاهرة عالمية تتقاطع مع الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة. ففي اقتصادات الأسواق الصاعدة، مثل الهند والصين والبرازيل، يمرر من ٥٠٪ إلى ٩٠٪ من الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجي من خلال كيانات أجنبية لا يمتلك أي جوهر اقتصادي؛ وذلك بنسبة تتراوح بين ٥٠٪ إلى ٦٠٪ في الاقتصادات المتقدمة مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة (انظر الرسم البياني ١). وعلى الصعيد العالمي، يقترب المتوسط من ٤٠٪. على الرغم من أن حصة الكيان ذي الأغراض الخاصة منخفضة نسبياً في بعض بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، إلا أن التحدي الضريبي الذي يشكله لا يزال كبيراً، لأن الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج مرتفع نسبياً، بشكل عام، بالنسبة لحجم الكيان الاقتصادي.

الثروة الخفية

في أجزاء كثيرة من العالم، يستخدم الأفراد أيضاً الملاذات الضريبية على نطاق واسع، كما يتضح من دراسة جديدة (Alstadsæter, Johannesen, and Zucman) (قيد الإصدار). تحليل الإحصاءات التي أصدرها مؤخراً بنك التسويات الدولية حول الودائع المصرفية عبر الحدود، وتوثق الدراسة اختلافات واضحة بين الدول في مقدار الثروة التي يتم الاحتفاظ بها في حسابات خارجية شخصية. على الصعيد العالمي، يمتلك الأفراد حوالي ٧ تريليون دولار — أي ما يعادل تقريباً ١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي — في الملاذات الضريبية. ومع ذلك، يتراوح المخزون من الثروة الخارجية بين حوالي ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في الدول الاسكندنافية إلى حوالي ٥٠٪ في بعض الدول المنتجة للنفط، مثل روسيا والمملكة العربية السعودية، وفي البلدان التي عانت حالات عدم استقرار مالي كبير، مثل الأرجنتين واليونان (انظر الرسم البياني ٢). تشير هذه الأنماط إلى أن الضرائب المرتفعة لا ترتبط بالضرورة بمستويات عالية من التهرب الضريبي في

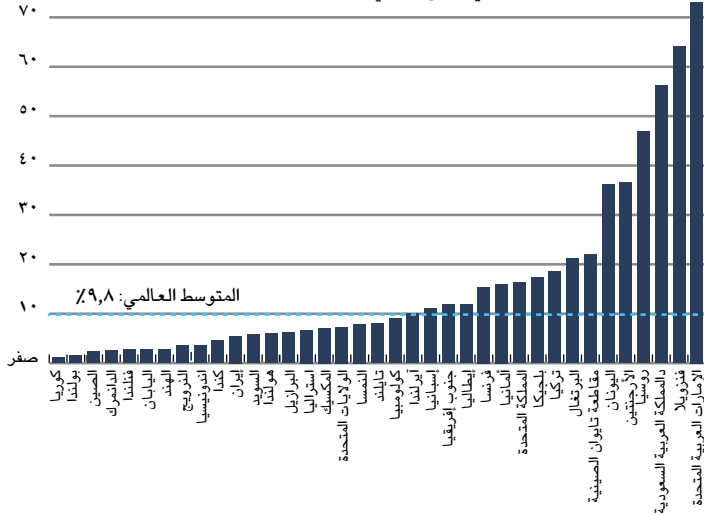
أن مثل هذا الاستثمار يجلب فرص العمل، والإنتاج، وبناء المصانع الجديدة، ونقل التكنولوجيا. إلا أن دراسة جديدة (Damgaard and Elkjaer 2017)، نشرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تجمع بين الإحصاءات التفصيلية عن الاستثمار الأجنبي المباشر والتغطية الشاملة للمسح المنسق للاستثمار المباشر الذي أجراه صندوق النقد الدولي، تبين أن رقم ١٢ تريليون دولار المذهل — وهو ما يقارب ٤٠٪ من جميع مراكز الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً — رقم مختلق تماماً: فهو يتكون من استثمار مالي يمرر من خلال شركات صورية ليس لها أي نشاط حقيقي.

هذه الاستثمارات في شركات صورية تكاد تمر دائماً من خلال الملاذات الضريبية المعروفة جيداً. وتستضيف اقتصادات الانتقال الرئيسية الثمانية — وهي هولندا ولكسمبرغ وهونغ كونغ، وجزر فرجن البريطانية، وبرمودا، وجزر كايمان، وأيرلندا، وسنغافورة — أكثر من ٨٥٪ من استثمارات العالم في كيانات ذات غرض خاص، والتي غالباً ما تكون قد تأسست لأسباب متعلقة بالضرائب. تشمل خصائص هذه الكيانات تسجيل قانوني خاضع للقانون الوطني، وملكية نهائية للأجانب، وعدد قليل من الموظفين أو عدم وجود موظفين، وقلة الإنتاج أو عدم الإنتاج في

الرسم البياني ٢

لعبة الإخفاء والبحث

يستخدم أفراد من القطاع الخاص الملاذات الضريبية على نطاق واسع في أجزاء مختلفة من العالم.
(نسبة الثروات الخارجية لإجمالي الناتج المحلي)



المصدر: دراسة Alstadsæter, Johannesen, and Zucman (قيد الإصدار).
ملحوظة: تشمل بلدان تجاوز إجمالي الناتج المحلي فيها ٢٠٠ مليار دولار أمريكي في ٢٠٠٧.

العالمي والتي تتعدى الاحتفاظ بالثروة المالية عبر الحدود للعثور على أصحابها النهائيين. هذه البيانات ستجعل تقييم تكاليف ومزايا المبادرات السياسية المختلفة ممكناً: يجب أن تستند القرارات المستنيرة إلى أدلة غنية ومفصلة وموثوقة. ^{FD}

يانيك دامغارد اقتصادي أول في البنك الوطني الدانمركي، **توماس إلكير** اقتصادي أول في إدارة الإحصاءات بصندوق النقد الدولي، و**نيلز جوهانسن** أستاذ الاقتصاد في مركز السلوك الاقتصادي وعدم المساواة في جامعة كوبنهاجن.

تعبّر الآراء الواردة في هذا المقال عن وجهات نظر المؤلفين، ولا تمثل بالضرورة آراء المؤسسات التي ينتمون إليها.

المراجع:

Alstadsæter, Annette, Niels Johannesen, and Gabriel Zucman. Forthcoming. "Who Owns the Wealth in Tax Havens? Macro Evidence and Implications for Global Inequality." *Journal of Public Economics*.

Damgaard, Jannik, and Thomas Elkjaer. 2017. "The Global FDI Network: Searching for Ultimate Investors." IMF Working Paper 17/258, International Monetary Fund, Washington, DC.

Lane, Philip R., and Gian Maria Milesi-Ferretti. 2018. "The External Wealth of Nations Revisited: International Financial Integration in the Aftermath of the Global Financial Crisis." *IMF Economic Review* 66 (1): 189–222.

الخارج: فالبلدان الاسكندنافية تتمتع بأعلى معدلات ضرائب دخل في العالم، ولكن لديها القليل نسبياً من الثروات الشخصية في الخارج. وتشير النتائج أيضاً إلى أن الأفراد أحياناً يخبئون الأموال في حسابات خارجية لأسباب لا علاقة لها إطلاقاً بالتهرب الضريبي، ولا سيما في سياق اقتصادات الأسواق الصاعدة. فعلى سبيل المثال، قد تعمل بنوك الملاذ الضريبي على التحايل على ضوابط رأس المال خلال أزمة العملة، كما قد توحى به المستويات العالية بشكل استثنائي للثروة الشخصية الخارجية في الأرجنتين، وغسل عائدات الفساد في صناعات استخراج الموارد، على النحو الذي تبديه إحصاءات دول مثل روسيا وفنزويلا.

تسلط الدراسة الضوء أيضاً على التغييرات الجذرية في حصة الملاذات الضريبية في سوق إدارة الثروات العالمية: فقد انخفضت نسبة الثروات العالمية الخفية التي تديرها المصارف السويسرية من ٥٠٪ تقريباً عشية الأزمة المالية إلى ٢٥٪ اليوم مع توسع الملاذات الضريبية الآسيوية مثل هونغ كونغ وماكاو وسنغافورة. قد يشير هذا التطور إلى أن التعاون الدولي في المسائل الضريبية من جانب سويسرا وغيرها من الملاذات الضريبية الأوروبية يعد رادعاً للمتهربين من الضرائب. ولكنه قد يكون علامة على أن نسبة أكبر من الأكثر ثراءً في العالم هم من الآسيويين الذين يقومون بأعمال مصرفية خارجية في ملاذات ضريبية قريبة.

خارج دائرة الظل

سيزداد التحدي الضريبي الدولي في السنوات القادمة بسبب زيادة رقمنة الأصول ونقلها (تأمل بالفيسبوك وغوغل وتينسنت). تسلط الدراسات الجديدة الضوء على الأموال التي تمر بالملاذات الضريبية وتكشف عن فروق صارخة بين البلاد في التعرض للتحدي الخارجي، لكن هذه التحليلات تستند إلى أدلة غير كاملة، لأن الشركات متعددة الجنسيات والأفراد يمكن أن يستخدموا أساليب أخرى لتأمين الثروة في الخارج. ولهذا السبب، هناك حاجة إلى المزيد من البيانات لاخترق حجاب السرية المالية الخارجية بالكامل.

أولاً، ينبغي على المزيد من البلدان أن تبدأ بالإبلاغ المنتظم عن البيانات المالية التفصيلية مقسمة حسب الأدوات والقطاع المحلي والقطاع المقابل والبلد والعملة وتاريخ الاستحقاق. ثانياً، تتعرض الإحصاءات التقليدية للاقتصاد الكلي التي تستند إلى مفهوم الاقتصاد الوطني باعتباره الحد الوحيد ذات الصلة، إلى تحديات من العولمة المالية. وينبغي استكمال هذه الإحصاءات ببيانات الترابط